

أهمية تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر

The importance of developing the food industry in Algeria

نعيم إلهام¹

¹المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان

تاريخ النشر: 01/12/2025

تاريخ القبول: 27/10/2025

تاريخ الاستلام: 15/07/2025

ملخص:

يعتبر فرع الصناعة الغذائية أحد أهم الفروع الصناعية التي تربط بين قطاعين هامين في الاقتصاد الوطني من جهة وأحد أهم محركات الاقتصاد الوطني التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام. لذلك فإننا حاولنا من خلال هذه الرقة البحثية إبراز الدور الذي تلعبه الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني وأهم التحديات التي تواجهها الجزائر للنهوض بهذا الفرع أين خلصت الدراسة إلى أن هذا الفرع لازال يحتاج للمزيد من الإصلاحات رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة وأنه يعاني من تراجع كبير أمام المنتج الدولي. لهذا أوصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في كيفية ربط هذا الفرع بالقطاعين الزراعي والصناعي وكذا قطاع البحث العلمي بغية النهوض بهذا الفرع.

كلمات مفتاحية: الصناعة الغذائية، القطاع الزراعي، الأمن الغذائي

تصنيف JEL : Q16, Q18, L66

Abstract:

The food industry is considered as one of the most important industrial branches that links two important sectors in the national economy on the one hand and one of the most important divers of the national economy that contributes to achieving sustainable food security. Therefore, through this research paper, we tried first to highlight the role that the food industry

plays in the national economy and the most important challenges Algeria faces in developing this branch. The results show that this branch still needs further reforms despite the efforts made by the state and that it suffers from a significant decline in comparison to international products. Therefore, the study recommended the need to reconsider how to link this branch of food industry to the agricultural and industrial sectors, as well as the scientific research sector, in order to develop this field

Keywords: food industry, agricultural sector, food security.

Jel Classification Codes: L66, Q18, Q16.

1. مقدمة:

أثرت الحرب الأوكرانية الروسية بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، مما جعل مجموعة كبيرة من الدول النامية تعيد النظر في تجارتها الخارجية بما فيها السلع المصدرة والمستوردة. الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تعمل على تكثيف الجهود من أجل تبني استراتيجيات جديدة تساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي. غير أن هذا لا يعتبر كافيا أمام التطورات التي يشهدها العالم من جهة والفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة أخرى. إن إشكالية الدول النامية ليست مجرد تحقيق اكتفاء ذاتي وحسب وإنما هي إشكالية تطوير الاقتصاد بشكل يسمح لها بتحقيق ما يسمى بالأمن الغذائي المستدام مما يجعله متزنا وصلبا وقليل التأثير أمام باقي التغيرات.

الجزائر وكباقي الدول عمدت هي الأخرى إلى اعتماد الأمن الغذائي أولى أولوياتها حيث تسعى الدولة جاهدة إلى تبني مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تحاول من خلالها تحقيق أمنا غذائيا يجعلها تتميز بالاستقلال التام اقتصاديا. من بين هذه الاستراتيجيات نجد تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي أو الزراعي بغية تطويره وتنويع الاقتصاد الوطني. إن القطاع الفلاحي هو قطاع حيوي وحساس في نفس الوقت. القطاع يساهم بالدرجة الأولى في تحقيق متطلبات حاجات الأفراد اللامتناهية، إضافة إلى ذلك فإن تطوير هذا القطاع سيعمل حتما على تطوير باقي القطاعات بما فيها قطاع الخدمات، النقل وقطاع الصناعة وهنا يظهر دور الصناعة الغذائية في تطوير الاقتصاد الوطني. إن أهم ما تحتاجه الجزائر حاليا هو تبني استراتيجية فلاحية أو زراعية تنقسم إلى ثلاث اتجاهات أساسية تتمثل أولا في الاستهلاك المباشر للمواد الفلاحية أو الزراعية (كاستهلاك الخضار والفواكه واللحوم مثلا) وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه

المواد. الاتجاه الثاني يتمثل في تبني صناعة غذائية قوية تعتمد في إنتاجها على المواد السابقة الذكر كمواد أولية مما سيساهم في إنتاج المواد التي كانت تستورد من الخارج وبالتالي تخفيض نسبة الاستيراد إلى أقل ما يمكن والاتجاه الثالث وهو العمل على زيادة نسبة التصدير في هذه المواد بعد تحقيق الأمن الغذائي اللازم. إن تطوير الصناعة الغذائية سيساهم حتما في تطوير الاقتصاد الوطني مما سيقفل من حدة التبعية النفطية والرفع من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات الأمر الذي جعل الدولة تسعى جاهدة لتطوير هذا القطاع، لكن إلى حد الآن لازال ها القطاع ضعيفا أمام قطاع المحروقات رغم احتواء الجزائر على ثروات طبيعية هائلة.

انطلاقا مما سبق فإننا ستحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الأساسية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني؟ وما هي أهم التحديات التي تواجهها الجزائر للنهوض بهذا الفرع؟

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- الصناعة الغذائية قطاع حيوي وعامل مهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام
- قطاع الصناعة الغذائية لازال ضعيفا ويحتاج إلى استراتيجيات جديدة تتماشى مع العالم الاقتصادي التكنولوجي الحالي
- الثروات الطبيعية المتوفرة بالجزائر تساعد وتحفز على تطوير هذا القطاع لكنها ليست مستغلة بالشكل المطلوب

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على قطاع الصناعة الغذائية وإبراز الدور الهام الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني مما سيساهم في تحقيق الأمن الغذائي. إضافة إلى ذلك سنحاول اقتراح مجموعة من الحلول من شأنها تنشيط هذا القطاع وإبراز أهم التحديات التي يواجهها.

منهجية الدراسة:

إن المنهج الذي سنتبعه لمعالجة هذه الإشكالية هو مزيج بين المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات اللازمة والمنهج التحليلي حيث سنقوم بتحليل مختلف البيانات والمعطيات.

- أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث زوهير بن جدو حيث قدم الباحث دراسة وضح من خلالها أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي كما تطرق إلى تحليل مختلف السياسات التي تبنتها الدولة خلال الفترة 2001-2021. توصل الباحث إلى أن نسبة نمو هذا القطاع خلال هذه الفترة لم تتجاوز 5.35% ولازال ضعيفا رغم كل المؤهلات المتوفرة.
- دراسة حمودة أم الخير و بيرش أحمد حيث قدم الباحثان مقالا تطرقا فيه إلى وضع لمحة عامة عن قطاع الصناعات الغذائية والدور الذي تلعبه في تحقيق الأمن الغذائي. كما توصل الباحثان إلى أن مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني لازالت غير كافية وتواجهها مجموعة من التحديات والعراقيل.
- دراسة حاجي أسماء ووبوعزيز ناصر المتمثلة في مقال علمي قدم فيه الباحثان مجموعة من الاقتراحات تمثلت في طرق وأساليب النهوض بهذا القطاع وتشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية محليا بمنتجات قادرة على منافسة المنتجات المستوردة
- دراسة يعقوب تواتي التي تطرق فيها من خلاله إلى أهمية تطوير الصناعة الغذائية التي تعتمد على المنتجات الحيوانية والنباتية من خلال انتهاج طرق حفظ وتخزين متطورة قادرة على توفير المنتجات المصنعة على طول السنة. كما تطرق الباحث إلى أهمية الصناعة الغذائية في تطوير الإنتاج الوطني وجلب العملة الصعبة.

2. مفاهيم عامة حول الصناعة الغذائية:

1.2 تعريف الصناعة الغذائية:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم عن الصناعة الغذائية باختلاف وجهات النظر. نعرض فيما يلي بعض التعاريف لبعض الباحثين:

الصناعات الغذائية عبارة عن فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تعمل على تحويل المواد الخام المستمدة من الزراعة والتي تكون إما نباتية أو حيوانية بغية إشباع الحاجات الإنسانية، حيث تتم المحافظة بذلك عن قيمتها الغذائية لأطول فترة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان لآخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية أطول (بوشلاغم (2021) صفحة 682).

كما يمكن تعريفها على أنها أحد فروع الصناعة التحويلية والتي تقوم على تحويل الفائض من المنتجات الزراعية سواء كان مصدرها نباتيا أو حيوانيا إلى صورة أخرى من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة بحيث تكون صالحة للاستهلاك لفترة أطول، وذلك لاستهلاكها في أماكن غير أماكن تواجدتها وفي أوقات غير أوقات إنتاجها (جدو 2024 صفحة 41).

كما يمكن القول أن مفهوم الصناعة الغذائية يضم مجموعة من المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية التي تبحث في إنتاج الغذاء وتخزينه وتسويقه وتوزيعه واستهلاكه في مراحله النهائية (معيزي 2020 صفحة 106)

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف الصناعة الغذائية من منظورين. أولهما الصناعة الغذائية كقطاع، في هذا الشق يمكن تعريفها على أنها مجموع المؤسسات التي تعمل على توفير السلع الغذائية اللازمة معتمدة في ذلك على اقتناء مواد أولية من الفلاحة تكون نباتية أو حيوانية. ثانيهما هي أن الصناعة الغذائية هي عملية تحويل المادة الأولية المتمثلة في مواد نباتية أو فلاحية إلى منتجات غذائية تكون جاهزة طوال السنة بحيث تكون سهلة الحفظ والنقل والتخزين مع الحفاظ على القيمة الغذائية للمواد المنتجة.

2.2 أهمية الصناعة الغذائية في الاقتصاد:

تلعب الصناعة الغذائية دورا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال حلقة الربط التي تقوم بها بين مجموعة من القطاعات أهمها قطاع الصناعة. الأمر الذي يجعل تطويرها يساهم بشكل كبير في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تنويع المداحيل وخلق استثمارات جديدة. نقدم فيما يلي بعض النقاط التي تبين دور وأهمية الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني حسب مجموعة من الباحثين:

- الصناعة الغذائية ستساهم في خلق فرص عمل جديدة مما سيساهم في رفع الدخل القومي والتخفيض من حدة البطالة
- الاهتمام بهذا القطاع سيفرض علينا حتما التنشيط والاهتمام بالقطاع الفلاحي أو الزراعي ذلك لأن المادة الأولية الأساسية مستمدة من هذا القطاع سواء مواد نباتية أو حيوانية
- العامل المهم كذلك هو توفير المواد والسلع الاستهلاكية في السوق بمعنى تلبية حاجات الأفراد على طول السنة مهما كانت الظروف وفي أي مكان وهنا يظهر دور قطاع النقل والخدمات في المحافظة على الكمية الواجب عرضها في السوق

- تعمل الصناعة الغذائية على توفير نفس المنتج ولكن بصيغ مختلفة يتم من خلالها إضافة قيم غذائية كبعض الفواكه مثلا التي يمكن استهلاكها على شكلها الطبيعي أو تحويلها واستهلاكها على شكل مربى أو عصير. كما يمكن اعتماد تحويل بقايا بعض المزارع إلى مواد نافعة كاستعمال بقايا عصير قصب السكر لإنتاج "المولاس" الذي يستعمل في صناعة الخل (نسيمة 2015 صفحة 224)
- انخفاض أسعار المنتجات المصنعة محليا وتخفيض فاتورة الاستيراد مما يزيد من الاستهلاك وبالتالي انتعاش السوق المحلي لهذه المنتجات.
- خلق نوع من الابتكار والإبداع في طرح أفكار جديدة بين المنافسين مما يساهم في خلق منتجات الجديدة لم تكن موجودة من قبل خاصة تلك التي تتم عن طريق رسكلة نفايات المواد الغذائية وإعادة تصنيعها وإنتاج منتجات جديدة قابلة للاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الوسيط كاستعمال قشور الفواكه (البرتقال أو الليمون مثلا) في إنتاج العطور الصناعية التي تستعمل في إنتاج الحلويات
- سهولة توفير بعض المنتجات التي لا يمكن استهلاكها إلا بعد تخفيفها وتبيلها مما يجعلها متوفرة في أي وقت وبمختلف الكميات.
- الإبداع في خلق سياسيات واستراتيجيات تسويقية جديدة لنقل وتوزيع هذه المنتجات خاصة وأنها من المواد ذات الطابع الخاص نظرا لاحتياجها لدرجات حرارة أو رطوبة معينة لحفظها أو نقلها
- تطوير قطاع الصناعة الغذائية سيساهم في زيادة الصادرات من المنتجات الوطنية وبالتالي سيتم التعريف بطريقة غير مباشرة عن تراثنا الوطني أكثر فأكثر في الخارج وخير مثال على ذلك الكسكس الجزائري حيث أدرجت منظمة اليونسكو المهارات والخبرة والممارسات المتعلقة بإنتاج واستهلاك الكسكس في قائمة اليونسكو للتراث الثقافي غير المادي (UNESCO, 2020)
- إيجاد مصادر غذائية جديدة كاستعمال الأحياء الدقيقة لتصنيع بعض المواد الغذائية، وإنتاج أغذية قيمتها الغذائية عالية، وبذلك إنتاج أغذية مصنعة بمستوى صحي عالي خال من السموم والتلوث، ومن هنا يمكن توفير وتصنيع الأغذية للبشر بصفة عامة، وللأطفال والمرضى بصفة خاصة (نسيمة، 2015 صفحة 224)

- المساهمة بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان وتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية من خلال تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية جاهزة) تواتي، (2022) صفحة 658

3.2 خصائص الصناعة الغذائية:

- تتميز الصناعة الغذائية بعدة وظائف تجمع بين مجموعة من القطاعات مما جعلها أحد الصناعات التحويلية المهمة في قطاع الصناعة والتي تلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ويرجع ذلك إلى تميزها بمجموعة من الخصائص نوجزها كما يلي:
- الصناعة الغذائية تجمع كما سبق الذكر بين مجموعة من القطاعات كالزراعة، الصناعة، النقل والخدمات.
- قطاع الصناعة الغذائية يستمد مادته الأولية من قطاع الفلاحة أو الزراعة مما يجعل هذا القطاع جد حساس أمام أي استراتيجية جديدة يتم اتخاذها في قطاع الفلاحة
- كثافة استعمال اليد العاملة في الصناعات الغذائية مرتفعة نوعا ما مقارنة بالصناعات الأخرى وذلك نتيجة طبيعة المواد المنتجة التي هي غذائية أساسا مما يتطلب التحليل الدقيق في المخاطر والمتابعة والمراقبة المستمرة والحرص الدائم على سلامة المنتج من كونه مادة أولية إلى غاية وصوله إلى المستهلك النهائي
- الصناعة الغذائية تحتاج إلى تطوير استراتيجية التسويق مما يستدعي أسطول نقل (متميز لنقل مختلف المنتجات الغذائية) يتماشى مع مختلف الظروف المناخية بغية المحافظة على المنتج
- تمتاز مؤسسات الصناعة الغذائية بالمنافسة الشديدة نتيجة انخفاض تكلفة الإنتاج بها مقارنة بباقي الصناعات
- سوق المنتجات الصناعية الغذائية هو سوق متجانس بحيث يكون التمييز قائم على أساس عوامل مختلفة أهمها تفضيلات معينة للعلامة التجارية، الطلبات على المنتجات الغذائية ذات القيمة الغذائية الصحية، عبوة وتصميم المنتجات وأسعارها، ومن ثم تتعدد الكمية المطلوبة تبعا للقدرة الشرائية ولأذواق المستهلكين. (ملين 2024 صفحة 662) (عياش 2020)

- وجدير بالإشارة أن كمية ونوعية المنتجات الغذائية تتحدد تبعاً لأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وقدراتهم الشرائية من جهة، ومن جهة أخرى لمستوى التطور التكنولوجي والفني الذي تتوفر عليه المؤسسات العاملة في هذا المجال لذا ينبغي على هذه المؤسسات المتنامية للقطاع إبداء العناية الكبيرة للمستهلك، من خلال دراسة رغباته وميولاته الاستهلاكية فضلاً على العوامل المحددة لقرارات الاستهلاك، وهذا ما يؤثر بشكل أو بآخر في طرق تصنيع الغذاء وقنوات توزيعه حتى يصل إلى المستهلك في الوقت والمكان المناسبين وعلى الصورة التي يفضلها مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية لم تتغير في خصائصها العامة لكن طريقة عرضها وأسلوب حفظها هو الذي جعل منها منتجات المتطورة (عبيدات 2000) (معيزي 2020 صفحة 107)

3. الصناعة الغذائية في الجزائر:

3.1. لمحة مختصرة عن أهم الإصلاحات لقطاع الصناعة الغذائية في الجزائر:

عرفت الصناعة الغذائية منذ الاستقلال عدة إصلاحات تميزت بوضع برامج واستراتيجيات طارئة الهدف منها تحسين مستوى المعيشة وتوفير مناصب الشغل عن طريق التصنيع (ليندة، 2019 صفحة 111) مما يفسر أن هذه الأهداف كانت مخططة للمدى القريب وليس للمدى البعيد نتيجة الوضعية المزرية التي كانت تمر بها البلاد بسبب الخراب الذي خلفه المستعمر. وفي فترة السبعينات اتجهت الجزائر إلى النظام الاشتراكي حيث قامت بتأسيس مجموعة من المؤسسات الوطنية المسؤولة عن إنتاج بعض المواد الأساسية. عدد هذه المؤسسات هو 11 مؤسسة تمثلت في: المؤسسة الوطنية للسكر، المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة، ثلاث مؤسسات للمياه المعدنية، خمس مؤسسات تابعة للرياض مسؤولة عن تحويل القمح الصلب واللين والشركة الوطنية للتبغ والكبريت (سليم، 2022) (صفحة 45). لكن هذه الاستراتيجية لم تنجح بالمستوى المطلوب ويعود السبب في ذلك إلى توجه الحكومة إرساء استراتيجية صناعية تعتمد على الصناعات الثقيلة، حيث اقتصرتم التمويل والاستثمارات على الصناعات الكبيرة الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلالات على مستوى باقي القطاعات والفروع الصناعية (جدو، 2024 صفحة 162) في فترة الثمانينات ارتفع عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في فرع الصناعات الغذائية، حيث بلغت سنة 1982 حوالي 21% من إجمالي المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي 1983 ارتفعت إلى 29% لتسجل تراجعاً نوعاً ما قدر بـ 15% في 1984 من إجمالي المشاريع الاستثمارية (Bencharif، 2001) (لطرش، 2015 صفحة 195)

أما في سنوات التسعينات فقد عرفت الجزائر وضعية أمنية صعبة انعكست على جميع المجالات مما أدى إلى مجموعة من الاختلالات سواء على الصعيد الاقتصادي، السياسي أو الاجتماعي. هنا ظهرت الحاجة إلى الإسراع في اتخاذ قرارات حاسمة ورسم مخططات جديدة تمثلت في المخططات الخماسية لبداية عقد التسعينات بغية تصحيح أخطاء الإصلاحات السابقة. وقد شملت هذه المخططات على الخصوص (عثمان، 1995)، نقلا عن (الرزاق، 2007 صفحة 91):

- العمل على لا مركزية الأنشطة والمسؤوليات وتهيئة الظروف الملائمة لتسيير المؤسسات العمومية.
 - الاعتماد على القدرات الداخلية للبلاد في إنجاز الاستثمارات والتخفيض من حدة اللجوء إلى الخارج من أجل اقتناء وسائل الإنتاج مما يساعد على تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي
 - إعطاء الأولوية إلى تنمية الأعمال ذات الحجم المتوسط بغية تلبية الاحتياجات المحلية من التجهيزات وكذلك الاستهلاك الغذائي. أما في ميدان الصناعة الثقيلة فتعلق الأمر بترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة وتقوية القدرات الإنتاجية (الرزاق، 2007)
- وابتداء من 2001 اتجهت الدولة إلى اعتماد مجموعة أخرى من الإصلاحات تمثلت في تشجيع خصوصية المؤسسات الصناعية من خلال إصدار أمر يتضمن "تنظيم، تسيير وخصوصية المؤسسات العمومية" والذي تمت المصادقة عليه من أجل وضع حد للانسداد بإعادة الهيكلة الصناعية وتشجيع الاستثمار للمنتج (ليندة 2019 صفحة 114) مما أدى إلى الانتقال من الاعتماد على القطاع العام إلى الاعتماد على القطاع الخاص في الصناعة الغذائية (سليم 2022) صفحة 45). اهتمت الدولة خلال العشر سنوات التي تلت بالصناعة الغذائية بطريقة غير مباشرة من خلال طرح مجموعة من البرامج التنموية التي وجهت للقطاع الزراعي وقطاع الصيد البحري ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) من خلال إنشاء مراكز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على خلق التنافسية بين المؤسسات الصناعية (سكينة، 2021 صفحة 462) حيث بلغ حجم الاستثمار المالي لهذا البرنامج 9000 مليار دج، تم تخصيص 300 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ومبلغ 13.5 مليار دج لقطاع الصناعة ونحو 12 مليار دج لقطاع الصيد البحري (سعيد، 2013-2014 صفحة 286) (جدو 2024 صفحة 167)

في 2010 وضعت الجزائر مخططا وطنيا لترقية الصناعات الزراعية الغذائية (PNDIAA) امتد إلى غاية 2014. سعت الجزائر من خلال هذا المخطط إلى تطوير المنتج المحلي وترقية الصادرات واحتلال مكانة مهمة للمنتج الجزائري في السوق الدولية من خلال تحسين العرض المحلي من المنتجات الزراعية الغذائية وترقية المؤسسات بالاستعانة بالأدوات اللازمة والمناسبة لإجراء التقييم الدقيق لمختلف فروع النشاط (شافية، 2017 صفحة 185)

وفي 2015 واصلت الدولة في تنفيذ البرنامج الخماسي من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015 - 2019 حيث تم فتح حساب رقم 143 - 302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة (مسعودي، 2017 صفحة 221) ومن بين أهدافه حسب الوزير الأول آنذاك تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية النفطية من خلال الاهتمام بتطوير باقي القطاعات أهمها القطاع الفلاحي مما يؤدي على تشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية ومن ثم استحداث مناصب شغل جديدة لكن مع تواصل الهبوط الحاد لأسعار البترول خلال تلك الفترة بادرت الدولة إلى غلق هذا الحساب وتجميد كل العمليات التي لم تطلق بغية تدارك الوضع الاقتصادي (سكينة 2021 صفحة 463).

أما عن مخطط عمل الحكومة في 2021 والمعنون ب "من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين" فإنه يقوم على مجموعة من الاستراتيجيات التي تسعى إلى تطوير مختلف القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي حيث تهدف الحكومة إلى ترقية الاستثمار الفلاحي والصناعات الزراعية الغذائية اعتمادا على تعبئة أكبر لرؤوس الأموال والمبادرة الخاصة الضرورية لإنعاش القطاع الفلاحي والريفي (الوزير الأول، 2021) من خلال إدماج اقتصاد المعرفة في مختلف القطاعات والتشجيع على تبني استراتيجية الرقمنة

2.3. تحليل أثر الصناعة الغذائية على بعض المؤشرات الاقتصادية:

1.2.3. تطور الناتج الخام (PB) للصناعة الغذائية حسب القطاع العام والقطاع الخاص:

الجدول 1: تطور الناتج الخام (PB) للصناعة الغذائية حسب القطاع العام والخاص (الوحدة مليار دج)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
البيان					
PB الإجمالي	1065.3	1158.4	1262.0	1337.2	1417.5

نعيم إلهام

1196.8	1130.8	1063.9	968.7	889.5	القطاع الخاص
220.7	206.3	198.0	189.7	175.7	القطاع العام
2023	2022	2021	2020	2019	السنوات البيان
1905.4	1799.9	1632.5	1518.9	1464.0	PB الإجمالي
1604.3	1521.9	1372.6	1285.8	1234.3	القطاع الخاص
301.0	277.9	259.8	233.0	229.6	القطاع العام

المصدر: (ONS rapport N°964, de 2019 à 2021) (ONS rapport N°933, de 2018 à 2020) (ONS rapport N°1032, de 2021 à 2023) (ONS Collections statistiques N°229/2023)

الشكل 1: تطور الناتج الخام (PB) للصناعة الغذائية حسب القطاع العام والخاص



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول 1

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن الناتج الخام لقطاع الصناعات الغذائية في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة كما نلاحظ هيمنة القطاع الخاص على الصناعات الغذائية بحوالي 84.22% ويرجع السبب في ذلك إلى سياسة الخصوصية التي انتهجتها الدولة وفتح المجال للخواص بغية التعريف أكثر بالمنتوج الوطني إضافة إلى تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تجاوز عدد هذه المؤسسات إلى غاية فيفري 2023 أكثر من 31 ألف مؤسسة حسب تصريحات السيد وزير الصناعة (الإذاعة الجزائرية 2023)

2.2.3. مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول 2: مساهمة فرع الصناعة الغذائية في الناتج المحلي الخام (مليار دج)

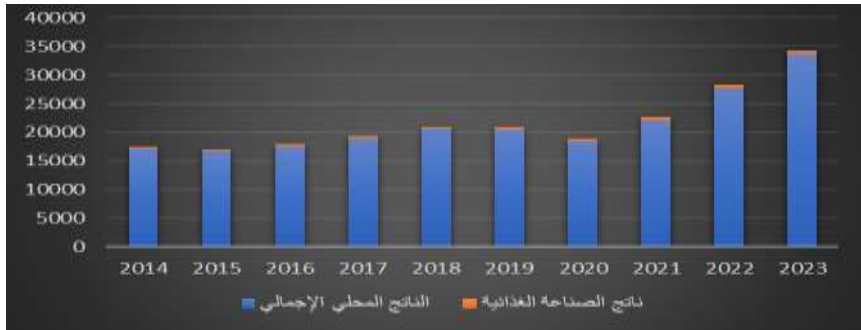
أهمية تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر

السنوات البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الصناعة الغذائية	330.7	356.0	381.6	407.5	433.4
الناتج المحلي الإجمالي	17205.1	16712.7	17514.6	18876.2	20452.3
السنوات البيان	2019	2020	2021	2022	2023
الصناعة الغذائية	444.7	457.7	488.9	529.8	576.4
الناتج المحلي الإجمالي	20428.3	18476.9	22079.3	27688.8	33656.4

المصدر: (Comptes nationaux N°991, 2022) (Comptes nationaux N°900)

(تصريحات وزير المالية (Comptes nationaux N°862) (Comptes nationaux N°710, N°1032)
للإذاعة الجزائرية، <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/38931>

الشكل 2: مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول 2

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر من 2015 إلى غاية 2019 أين عرف انخفاضا ملحوظا نتيجة للوضع الوبائي لفيروس كوفيد 19 التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني وخاصة على قطاع الخدمات ليرتفع من جديد ابتداء من 2021 حيث عرف تطورا ملحوظا خلال سنتي 2022 و 2023 حيث قدرت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بـ 27688.8 مليون دج و 33656.4 مليون دج على التوالي. كما نلاحظ من خلال الرسم البياني أن نسبة مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز في المتوسط 1.87 % حيث عرفت ارتفاعا من 2015 إلى غاية 2021 وتراوح خلال هذه الفترة بأكثر من 2% لتبلغ ذروتها في 2020 بنسبة 2.47 %

نعيم إلهام

ويعود السبب في ذلك إلى إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية لتبدأ بالانخفاض من جديد حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج المحلي خلال سنتي 2022 و 2023 1.91% و 1.71% على الترتيب ويعود السبب في ذلك إلى ضعف الاستثمار في هذا المجال والاعتماد على التصدير خاصة في بعض المنتجات الغذائية الأساسية وكذلك توجه معظم الاستثمارات إلى قطاع المحروقات الذي لا زال يهيمن على الاقتصاد الوطني بشكل كبير رغم جهود الدولة في الخروج من التبعية النفطية.

3.2.3. مساهمة الصناعة الغذائية في التجارة الخارجية:

- الصادرات:

الجدول 3: مساهمة الصناعة الغذائية في الصادرات خارج قطاع المحروقات (مليار دولار)

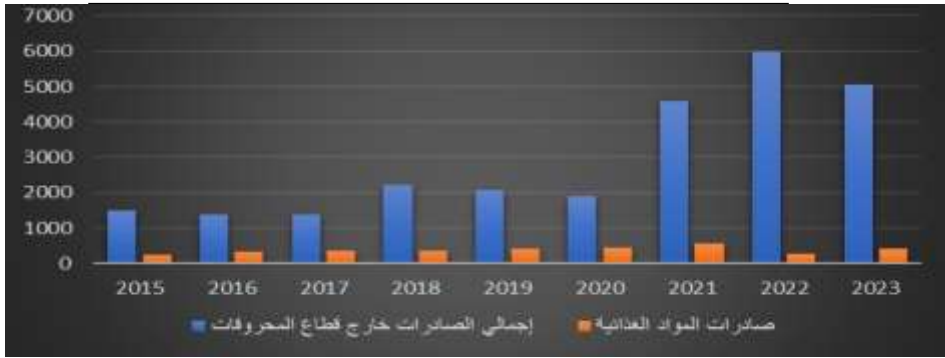
البيان	السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
صادرات المواد الغذائية		238	326	350	373	408	437	576	269	428
إجمالي الصادرات خارج المحروقات		1485	1393	1367	2218	2068	1909	4578	5978	5058
النسبة		16.02	23.4	25.6	16.81	19.72	22.89	12.58	4.49	8.46

المصدر: (بنك الجزائر التقرير السنوي 2018، ديسمبر 2019) (بنك الجزائر التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017)

(بنك الجزائر التقرير السنوي 2019، ديسمبر 2020) (بنك الجزائر التقرير السنوي 2023، جوان 2024) (بنك الجزائر التقرير السنوي 2021، ديسمبر 2022) (بنك الجزائر التقرير السنوي 2020، ديسمبر 2021)

الشكل 3: مساهمة الصناعة الغذائية في الصادرات خارج قطاع المحروقات

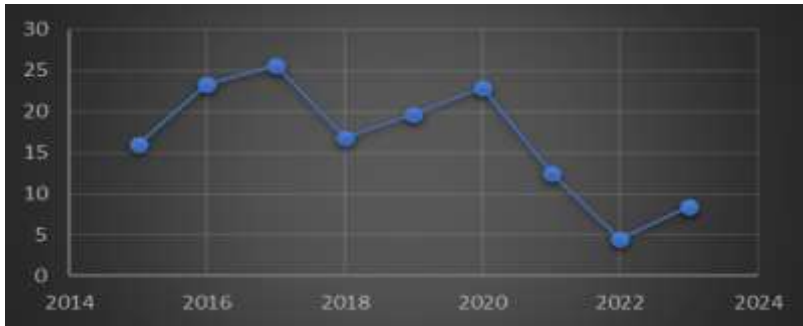
أهمية تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول 3

نلاحظ من خلال الشكل 3 أن الصادرات خارج قطاع المحروقات عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال سنتي 2021 و 2022 حيث بلغت مستوى قياسيا قدر بـ 5.98 مليار دولار نهاية 2022 وبتزايد 30.57% عن عام 2021 (بنك الجزائر، 2022). أمام هذا الارتفاع للصادرات خارج المحروقات لم تحتل صادرات الصناعة الغذائية إلا 4.49% منها مما يفسر أن نسبة صادرات الصناعات الغذائية لا تمثل نسبة معتبرة من قيمة الصادرات خارج المحروقات إذ تراوحت في المتوسط خلال الفترة 2015-2023 حوالي 16% . تعتبر هذه النسبة نسبة ضعيفة أمام المجهودات التي تقوم بها الدولة وأمام الثروات الطبيعية التي تزخر بها البلاد. هذا ما يفسر قلة الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية نتيجة قلة اليد العاملة المؤهلة في القطاع الزراعي وضعف إنتاج القطاع الزراعي في حد ذاته واتجاه معظم استثمارات الشباب المحلية كما سبقت الإشارة إلى قطاع الخدمات.

الشكل 4: تطور نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة 2015-2023



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول 3

تعرف نسبة مساهمة الصادرات الغذائية من الصادرات خارج قطاع المحروقات تذبذبا مستمرا حيث عرفت أعلى مساهمة خلال سنة 2017 بقيمة 350 مليار دولار لتتخف من جديد سنة 2018 ثم ترتفع من

نعيم إلهام

جديد سنة 2020 ومنذ ذلك الوقت تعرف هذه النسبة انخفاضا كبيرا مقارنة بالسنوات الماضية حيث لم تساهم في 2022 إلا ب4.49% فقط ويعود السبب في ذلك إلى سيطرة قطاع المنتجات النصف مصنعة على الصادرات خارج المحروقات بنسبة 85.09%.

- الواردات:

الجدول 4: الواردات الغذائية خلال الفترة 2015-2023 (ملايير الدولارات)

السنوات البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
واردات المواد الغذائية	8946	7855	8069	8199	7694	7723	8877	10369	9921
إجمالي الواردات	52649	49437	48982	48573	44633	35421	37405	38757	42842

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2018 (ديسمبر 2019)، 2016 (سبتمبر 2017)، 2019 (ديسمبر 2020)، 2023 (جوان 2024)، 2021 (ديسمبر 2022)، 2020 (ديسمبر 2021).

الشكل 5: تطور الواردات الغذائية خلال الفترة 2015-2023



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول 4

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن الواردات الغذائية في تطور مستمر و لا تنخفض نسبتها من إجمالي الواردات عن 19% خلال فترة الدراسة حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2020 أين بدأت تظهر آثار الأزمة الوبائية العالمية لكوفيد 19 لتواصل الارتفاع بعدها وتبلغ ذروتها سنة 2022 أين بلغت نسبة الواردات الغذائية 26.75% بزيادة قدرها 1.49 مليار دولار وهي ثاني أكبر زيادة في الواردات ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الواردات من الحبوب بزيادة قدرت ب 1.228 مليار دولار إضافة إلى زيادة تتعلق بواردات البذور والفواكه الزيتية بنسبة 367 مليون دولار والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ب 233 مليون دولار. تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2022 ظلت الأسعار العالمية للعديد من المنتجات الأساسية وخاصة المواد الغذائية أعلى بكثير من مستوياتها في 2021 (بنك الجزائر، 2022)

3.3. معوقات الصناعة الغذائية في الجزائر:

- اعتماد وسائل إنتاج بسيطة وغير متطورة مما يفرض استيراد الأجهزة والوسائل من الخارج الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الحصول عليها من طرف المستثمرين الشباب وارتفاع تكاليف الإنتاج مما يجعل معظم الاستثمارات تتجه لقطاع الخدمات
- غياب الانسجام والترابط التام بين القطاع الزراعي وفرع الصناعات الغذائية ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف السياسات المنتهجة في قطاع الزراعة منذ السبعينيات والتي جعلت هذا القطاع لا يتوسع بالمستوى المطلوب والذي يلي طلب السوق المحلي مما جعل الدولة تلجأ إلى الاستيراد لتغطية هذا العجز. من أهم الأسباب التي أدت كذلك إلى تراجع القطاع الزراعي هي غياب الثقة والحوار بين الفلاحين والسلطات العمومية (لطرش، 2015 صفحة 217) إضافة إلى ذلك فإن انعدام التكامل بين القطاع الزراعي والبحث العلمي أدى إلى عدم تطور هذا القطاع مما أثر سلبا على فرع الصناعات الغذائية نظرا لكونه أحد المصادر الهامة لمواده الأولية سواء كانت نباتية أو حيوانية.
- من أهم العراقيل كذلك نجد غياب الدعم الحكومي لهذا الفرع من الصناعة كإلغاء الرسوم الجمركية على لوازم الإنتاج أو المواد الأولية المستوردة مما يجعل المنتجات المستوردة والمدعومة من قبل حكومتها تتفوق على المنتجات المحلية (شرقي، 2021 صفحة 692)

- تحيز معظم الاستثمارات الكبرى إلى قطاع المحروقات أو اتجاه معظم الاستثمارات المحلية إلى قطاع الخدمات أو باقي الفروع الصناعية مما جعل نسبة الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية ضعيفة
- تركز معظم الصناعات الغذائية على الاستثمارات الصغيرة ومتوسطة الحجم باستثناء بعض الصناعات الغذائية الأساسية كالزيوت والسكر
- قلة الاهتمام بتكوين العنصر البشري في فرع الصناعة الغذائية مما يؤدي إلى قلة الابتكار والإبداع وبالتالي ضعف الميزة التنافسية بين المؤسسات مما يجعل المنتجات الأجنبية تتغلب على المنتجات المحلية
- انعدام التكامل بين الجامعة أو البحث العلمي ومختلف الفروع الصناعية بما فيها الصناعة الغذائية مما يؤدي هو الآخر إلى ضعف الابتكار والإبداع في خلق منتجات جديدة تلائم نمط الاستهلاك الحالي للأفراد
- عدم تطوير السياسة التسويقية للمنتجات المحلية واعتماد الأساليب التقليدية في التسويق
- عدم استغلال الثروات الطبيعية أحسن استغلال بما فيها الأراضي الصالحة للزراعة مما يوفر المواد الأولية محليا بتكاليف منخفضة وبالتالي جذب الاستثمار في هذا الفرع بدل اقتنائها من الخارج مما يزيد من تكاليف الإنتاج
- عدم تبني الرقمنة في هذا الفرع بالمستوى المطلوب جعل عدد المؤسسات الناشئة منخفضا نوعا ما
- صعوبة منافسة المنتج الأجنبي
- من العراقيل التي تواجه الصناعة الغذائية نجد عدم تهيئة مناخ الاستثمار الملائم نظرا لصعوبة التمويل وتنامي المنافسة الغير مشروعة (رحماني، 2022 صفحة 132)
- الهجرة الريفية التي أثرت بشكل كبير على قطاع الزراعة نتيجة انخفاض اليد العاملة في هذا القطاع من جهة وانخفاض استغلال القرى الريفية من جهة أخرى الأمر الذي يزيد من صعوبة الحصول على المواد الأولية لفرع الصناعة الغذائية
- ضعف ثقافة اللوجستيات وتطوير السياسة التسويقية كعمليات التغليف، النقل، التعبئة والتغليف وغيرها أدى كذلك إلى ضعف المنتج المحلي أمام المنتج الأجنبي
- تعاني معظم مؤسسات الصناعة الغذائية بضعف الطاقة المستغلة فيها، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف السوق المحلي، وضعف التسويق وعدم توفر معلومات عن الفرص التصديرية، بالإضافة إلى

ارتفاع الطاقة التأسيسية للمؤسسات الصناعية التي تأسست في فترض ازدهار التصدير والاستهلاك المحلية (بوشلاغم (2021) صفحة 693)

4.3. بعض الحلول لترقية الصناعات الغذائية في الجزائر:

تطوير فرع الصناعات الغذائية سيساهم حتما في تطوير الاقتصاد الوطني سواء من ناحية تلبية الطلب وتحقيق الأمن الغذائي أو من ناحية غزو الأسواق الخارجية. وللنهوض بهذا الفرع الذي لازال يعاني من التأخر والعجز فإننا نقترح فيما يلي مجموعة من الحلول التي من شأنها المساعدة في ترقية هذا الفرع:

- إعادة النظر في سبل وأساليب استغلال الثروات الزراعية بالاعتماد على مبادئ التنمية المستدامة
- سن قوانين وتشريعات جديدة لفائدة الأراضي الصالحة للزراعة والغير مستغلة من طرف أصحابها إما ببيعها أو تأجيرها أو استغلالها وعدم تركها أراضي قاحلة بدون أي استغلال
- العمل على بناء مصانع المنتجات الغذائية بالقرب من الأراضي التي تنتج المادة الأولية (كالفاكهة مثلا) بغية تخفيض تكاليف نقل المواد الأولية
- استعمال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، النقل، التعبئة والتغليف بغية الحفاظ على المنتجات لحين وصولها إلى المستهلك بنفس الجودة المطلوبة
- زيادة مستوى التكامل بين القطاع الزراعي والصناعات الزراعية الغذائية برفع درجة إدماج المنتجات الزراعية في حلقة الإنتاج الرسمية، وتقليص نسبة الفاقد منها للحد من الاعتماد الكبير على الأسواق الدولية التي تشهد تقلبات سعرية وكمية ذات تأثير مباشر على قدرة الصناعات الزراعية الغذائية على إتاحة الغذاء وضمان استقرار إمداداته وأسعاره (لطرش، 2015 صفحة 225)
- اعتماد سياسة الإنتاج لهدف التصدير وليس لتلبية الطلب فقط مما سيساعد في خلق ميزة تنافسية خاصة من ناحية الابداع والابتكار بغية التغلب على المنتج الأجنبي
- تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع الخواص على الاستثمار في فرع الصناعات الغذائية من خلال تسهيل مختلف الإجراءات الضرورية لإنشاء المؤسسة
- تقوية التكامل بين قطاع البحث العلمي والقطاع الزراعي مما سيساهم في الاستفادة من خبرات الجامعيين وتطبيقها في الميدان إضافة إلى تشجيع الطلبة على اقتراح مشاريع في هذا المجال تساعد في تحقيق التنمية المستدامة كاعتماد بواقى المنتجات الزراعية في تصنيع مواد زراعية أخرى

- الاهتمام بالعامل البشري من خلال القيام بدورات تكوينية وتربصات تساعد في فهم كيفية غزو مختلف الأسواق بالاستعانة بخبراء محليين ودوليين
- رقمنة القطاع الزراعي بغية تقديم لمحة شاملة، واسعة ودقيقة تساعد المستثمرين على الاطلاع على مختلف المواد الأولية المتاحة بسهولة بغية التعرف أكثر على الكمية المتاحة ومكان توفرها
- تطوير شبكات الري مما سيساعد على تطوير الزراعة وتوفير المنتجات على طول السنة وعدم التأثر بالتقلبات المناخية وبالتالي وفرة المادة الأولية للصناعة الغذائية في مختلف المواسم
- تسهيل تقديم قروض بدون فوائد لدعم وتشجيع الشباب في الاستثمار عامة وخاصة في الصناعات الغذائية باعتبارها صناعة تحويلية خفيفة ولها أهمية في الاقتصاد الوطني وفي المساهمة في التنويع الاقتصادي (ديب، 2022 صفحة 133)
- تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة لفائدة تصنيع المواد الغذائية وذلك بغية تشجيع الاستمرار في هذا المجال
- الاهتمام بالقرى الريفية والعمل على تطويرها مما سيساعد في توفير اليد العاملة المؤهلة من جهة وقربها من مراكز الإنتاج من جهة أخرى
- توفير الدعم المالي للمستثمرين في فرع الصناعات الغذائية ومنحهم بعض التحفيزات كتخفيض الرسوم الجمركية على المواد المصدرة
- اعتماد أساليب حديثة في التسويق تتماشى مع نمط الاستهلاك الجديد للأفراد (كاعتماد أشكال تغليف ملائمة في مكان العمل مثلاً)

4. خاتمة:

من أهم العوامل التي تساعد على تقوية الاقتصاد الوطني نجد تنويع المداخل ونبذ الاعتماد على مدخل واحد فقط. لذلك فإننا نجد أن فرع الصناعات الغذائية من أهم الفروع التي ينبغي الاهتمام بها ذلك أن معظم المواد الأولية مستمدة من القطاع الزراعي الذي لا يحتاج إلى تكاليف جد عالية للنهوض به كما هو الحال في القطاع الصناعي. لكن ورغم السياسات التي تبنتها الدولة ورغم الجهود المبذولة إلا أن فرع الصناعات الغذائية لم يتطور حسب ما كان مخططاً له وبقي قطاع المحروقات هو القطاع المسيطر على الاقتصاد الوطني.

فمن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن فرع الصناعات الغذائية يلعب دورا كبيرا ليس في تلبية الطلب فحسب وإنما في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، لكن هذا الأمر لا زال يحتاج إلى الكثير من التخطيط والدراسات خاصة مع ارتفاع واردات المواد الغذائية خلال سنتي 2022 و 2023 وانخفاض الصادرات بشكل رهيب خلال نفس السنتين مقارنة بالسنوات الماضية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في العالم بعد الحرب الأوكرانية الروسية. هنا تظهر الحاجة إلى ضرورة تبني قاعدة صناعية غذائية قوية هدفها لا يكون تلبية الطلب فحسب وإنما تحقيق أمن غذائي مستدام والرفع من الصادرات. إضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الثروات الطبيعية في الجزائر لازالت غير مستغلة وتعاني نسب معتبرة منها من الإهمال نتيجة عدم وجود خطط واستراتيجيات حديثة تساعد في ربط القطاع الزراعي بفرع الصناعات الغذائية، كما لا ننسى العامل المهم وهو ابتعاد قطاعي الصناعة والزراعة خاصة عن مجال البحث العلمي مما جعل القطاع الزراعي وفرع الصناعات الغذائية قطاعا وفرعا منتجا فحسب معتمدا على الطرق والأساليب القديمة ولا يعرف نوعا من الابتكار أو الإبداع وهنا تستدعي الضرورة إلى وضع برامج وخطط تنموية من طرف المسؤولين بالاستعانة بالخبراء الجامعيين وإدماج الجامعة في وضع الخطط والاستراتيجيات مما سيساعد على تبني اتجاهات جديدة أو إصلاح برامج قديمة تكون قادرة على خلق الميزة التنافسية للمنتجات المحلية وقادرة على مواجهة المنتجات الأجنبية في السوق الدولية.

5. قائمة المراجع:

- ONS rapport N°933, les comptes économiques de 2018 à 2020
- A, Bencharif (2001). Stratégies des acteurs de la filière lait en Algérie : état des lieux et problématique. Options méditerranéennes. 25-45.
- ONS Collections statistiques N°229/2023. Série E: Statistiques économiques N°116.
- ONS les comptes nationaux trimestriels N°991(2022).
- ONS les comptes nationaux trimestriels N°710, N°1032.
- ONS les comptes nationaux trimestriels N°862.
- ONS les comptes nationaux trimestriels N°900.
- ONS rapport N°933. Les comptes économiques (de 2018 à 2020).
- ONS rapport N°1032. Les comptes économiques (de 2021 à 2023).
- ONS rapport N°933. Les comptes économiques (de 2018 à 2020).
- ONS rapport N°964. Les comptes économiques (2019 à 2021).
- UNESCO. (2020, 16 أيريل). اليونسكو تقاليد الكسكس. Récupéré sur : <https://www.unesco.org/ar/articles/tqalyd-alksks>
- الإذاعة الجزائرية. (2023, 02 28). Récupéré sur: <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/22485>

- الإذاعة الجزائرية (2023-02-28). انظر الرابط:
<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/22485>
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (2022). 86.
- الإذاعة الجزائرية (2023-02-28). انظر الرابط:
<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/22485>
- عبد الرزاق فوزي (2007) الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي -دراسة حالة الجزائر-. "أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .جامعة الجزائر: 101.
- الوزير الأول (2021). ملحق بيان مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية .ص 37.
- بنك الجزائر (2022) التقرير السنوي 88
- بنك الجزائر (2016) التقرير السنوي (سبتمبر 2017)
- بنك الجزائر (2018) التقرير السنوي (ديسمبر 2019)
- بنك الجزائر (2019) التقرير السنوي (سبتمبر 2020)
- بنك الجزائر (2020) التقرير السنوي (سبتمبر 2021)
- بنك الجزائر (2021) التقرير السنوي (سبتمبر 2022)
- بنك الجزائر (2023) التقرير السنوي (جوان 2024)
- منصف شرقي، عميروش بوشلاغم (2021). تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريفية في الجزائر .مجلة العلوم الإنسانية 678-697.
- تصريحات وزير المالية للإذاعة الجزائرية:
(<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/38931>).
- تصريحات وزير المالية للإذاعة الجزائرية:
(<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/38931>)
- يعقوب تواتي (2022). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والأمن الغذائي في الجزائر .مجلة السياسة العالمية 650-661.
- زوهير بن جدو (2024). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر .أطروحة دكتوراه جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير صفحة 41.

- زوهير بن جدو (2024). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر. أطروحة دكتوراه جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير صفحة 41.
- جهاد رحامي، كمال ديب (2022). دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000-2019). دفتر البحوث العلمية 117-136.
- وردة سعيدي. (2014-2013). دور المزيج التسويقي الدولي في تحسين الأداء التصديري للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسات الصناعة الغذائية المصدرة بالجزائر). أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 286.
- وردة سعيدي. (2014-2013). دور المزيج التسويقي الدولي في تحسين الأداء التصديري للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسات الصناعة الغذائية المصدرة بالجزائر). أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 286.
- مراد كريمة، بن حمود سكيبة (2021). آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2016). مجلة المنهل الاقتصادي 459-472.
- مراد كريمة، بن حمود سكيبة (2021). آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2016). مجلة المنهل الاقتصادي 459-472.
- بن جيار محمد، شيبوي سليم (2022). واقع صادرات الصناعة الغذائية الجزائرية-دراسة تحليلية لصادرات الصناعة الغذائية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2021. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات 42-58.
- لطرش ذهبية، كتاف شافية (2017). تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية. 179-201.
- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم (2021). تطور الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الربعية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية 678-697.
- أحمد عبيدات (2000). التسويق الزراعي. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- يخلف عثمان (1995). دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر: 69.

- خلف الله بن يوسف، زبير عياش (2020). واقع تنمية الصناعة الغذائية في الجزائر وآفاق تطويرها في مطلع 2025 دراسة قياسية حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. 165-179.
- ذهبية لطرش (2015). واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 193-228.
- الديوان الوطني للإحصائيات. التقرير السنوي رقم 933. الحسابات الاقتصادية من (2018 - 2020) الديوان الوطني للإحصائيات. التقرير السنوي رقم 964. الحسابات الاقتصادية من (2019 - 2021).
- أفتاروس محمد ملين (2024). دور الصناعات الغذائية في الرفع من الصادرات الغذائية في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2022 باستخدام نموذج ARDL. مجلة المنهل الاقتصادي. 659-670.
- أفتاروس محمد ملين (2024). دور الصناعات الغذائية في الرفع من الصادرات الغذائية في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2022 باستخدام نموذج ARDL. مجلة المنهل الاقتصادي. 659-670.
- قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة (2019). مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر. مجلة أبحاث ودراسات التنمية. 108-120.
- زكرياء مسعودي (2017). تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 201 - 2016. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. 215-228.
- محمد بوقموم، جزيرة معيزي (2020). الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية خيار استراتيجي لتعزيز النمو والأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2005-2016) مجلة التواصل. 104-115.
- خدير نسيم (2015). مساهمة أخلاقيات القيادة الإدارية في ريادة المنظمات الاقتصادية الجزائرية. دراسة حالة المنظمات الاقتصادية الجزائرية الرائدة في صناعة المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك. أطروحة دكتوراه. جامعة محمد بوقرة بومرداس. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، صفحة 224.